

مرسوم اتحادي رقم (63) لسنة 2026
بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة
وحكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو بشأن تعزيز الاستثمارات وحمايتها المتبادلة

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو بشأن تعزيز الاستثمارات وحمايتها المتبادلة، والتي تم التوقيع عليها في مدينة دبي بتاريخ 03 فبراير 2026، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة - أبوظبي:

بتاريخ: 16 / ذي القعدة / 1447 هـ

الموافق: 04 / مايو / 2026 م



اتفاقية

بين

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

وحكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو

بشأن تعزيز الاستثمارات وحمايتها المتبادلة

إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو (ويشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين المتعاقدين"، أو كل منهما على حدة بـ "الطرف المتعاقد")،

رغبةً منهما في تعزيز الاستثمارات بشكل أكبر، بهدف توثيق العلاقة الاقتصادية بين الطرفين المتعاقدين؛

وإذ يعتزمان تهيئة ظروف مستقرة ومنصفة ومواتية وشفافة تتيح زيادة استثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر؛

وإقراراً منهما بأن توفير معاملة متفق عليها لهذه الاستثمارات من شأنه أن يحفز التدفق المتبادل لرؤوس الأموال وأن يعزز التنمية الاقتصادية لكلا الطرفين المتعاقدين؛ وإدراكاً منهما بأن الاتفاق على المعاملة الواجب منحها لتلك الاستثمارات سيحفز التدفقات الرأسمالية المتبادلة ويُسهم في التنمية الاقتصادية للطرفين المتعاقدين؛

وإقراراً منهما بإمكانية تحقيق هذه الأهداف دون التراخي في تطبيق التدابير الصحية وتدابير السلامة والتدابير البيئية ذات التطبيق العام؛

وإدراكاً لأهمية العلاقة التعاونية في تعزيز الاستثمار بين الطرفين المتعاقدين؛

وإيماناً منهما بأن هذه الاتفاقية ستُسهم في تطوير العلاقة الشاملة بين الطرفين المتعاقدين؛

فقد اتفقا على ما يلي:



الأونسيترال (UNCITRAL): لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 2205 (د-21) المؤرخ في 17 ديسمبر 1966.

قواعد الأونسيترال للتحكيم: قواعد التحكيم الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، بصيغتها المنقحة عام 2010 أو وفقاً لما يتفق عليه الطرفان المتعاقدان لاحقاً.

الاستثمار: يعني كل نوع من الأصول المُقامة وفقاً لتشريعات الطرف المتعاقد الذي يُجرى الاستثمار في إقليمه، والتي يمتلكها أو يسيطر عليها مستثمر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتتسم بخصائص الاستثمار، كأن تنطوي على تخصيص رأس مال أو موارد أخرى، وتوقع تحقيق ربح أو كسب، و وتحمل المخاطر. وتشمل الأشكال التي يمكن أن يتخذها الاستثمار ما يلي:

- أ) مشروع؛
- ب) الأسهم، وحصة رأس المال، وغير ذلك من أشكال المشاركة في أسهم مشروع ما؛
- ج) السندات، وسندات المديونية، وغيرها من صكوك الدين الخاصة بمشروع ما؛
- د) العقود الآجلة، وعقود الخيار، وسائر المشتقات المالية؛
- هـ) الحقوق الناشئة بموجب عقد، بما في ذلك عقود تسليم المفتاح، أو الإنشاء، أو الإدارة، أو الإنتاج، أو عقود تقاسم الإيرادات؛
- و) المطالبات المالية والمطالبات بأي أداء بموجب عقد يكون له قيمة مالية؛
- ز) حقوق الملكية الفكرية والسمة التجارية؛
- ح) الامتيازات، والتراخيص، والأذونات، والتصريحات، وما يماثلها من حقوق ممنوحة بمقتضى التشريع أو بموجب عقود، باستثناء ما يتعلق باستكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها؛
- ط) أي ممتلكات أخرى منقولة وغير منقولة وأي حقوق ملكية متصلة بها، كعقود الإيجار، والرهون العقارية، والامتيازات العينية، والرهون.

لمزيد من اليقين، لا يشمل "الاستثمار" ما يلي:

- أ) المطالبات المالية التي تنشأ حصراً عن عقود تجارية لبيع سلع أو خدمات من شخص طبيعي أو مؤسسة في إقليم أحد الطرفين المتعاقدين إلى شخص طبيعي أو مؤسسة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر؛
- ب) منح الائتمان، بما في ذلك القروض المصرفية، المرتبطة بمعاملة تجارية، مثل تمويل التجارة.

مستثمر تابع لطرف متعاقد:

- أ) أي شخص طبيعي يحمل جنسية ذلك الطرف المتعاقد طبقاً لتشريعاته؛
- ب) أي شخص اعتباري مُنشأ أو مُنظم وفقاً لتشريعات ذلك الطرف المتعاقد، ويزاول أنشطة تجارية جوهرية في إقليمه؛
- ج) حكومة الطرف المتعاقد.

التشريع: القوانين، واللوائح، والأوامر الإدارية السارية في الطرف المتعاقد.

التدابير: تشمل القوانين، واللوائح، والقواعد، والإجراءات.



المادة 1
التعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية، يُقصد بما يلي:

المدعي: مستثمر تابع لأحد الطرفين المتعاقدين يتقدم بمطالبة بموجب المادة 17 (تسوية منازعات الاستثمار بين الطرفين المتعاقدين ومستثمر من الطرفين المتعاقدين الآخرين) أو المادة 18 (تقديم المطالبة إلى التحكيم).

الاستثمار المشمول: استثمار، بالنسبة إلى أحد الطرفين المتعاقدين:

- أ) كائن في إقليمه؛
ب) يمتلكه أو يسيطر عليه، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مستثمر تابع للطرف المتعاقد الآخر؛ و
ج) قائم في تاريخ بدء سريان هذه الاتفاقية، أو تم إنشاؤه أو الاستحواذ عليه بعد ذلك التاريخ.

الطرف المتنازع: يُقصد به المدعي أو الطرف المدعى عليه.

المشروع: أي شخص اعتباري أو أي كيان آخر جرى تأسيسه أو تنظيمه بمقتضى التشريعات السارية، سواء كان مملوكاً للقطاع الخاص أم مملوكاً للحكومة أو خاضعاً لسيطرتها، ويشمل ذلك أي شركة، أو ائتمان، أو شراكة، أو ملكية فردية، أو مشروع مشترك، أو جمعية، أو منظمة، أو شركة.

التدابير القائمة: التدابير النافذة في تاريخ بدء سريان هذه الاتفاقية.

العملة القابلة للاستعمال الحر: تعني "العملة القابلة للاستعمال الحر" على النحو المُعرف في الفقرة الفرعية (و) من المادة XXX من اتفاقية صندوق النقد الدولي، على النحو التالي:

"العملة القابلة للاستعمال الحر تعني عملة أحد الأعضاء التي يقرر الصندوق أنها (1) مستخدمة فعلياً على نطاق واسع لإجراء المدفوعات في المعاملات الدولية، و(2) يتم تداولها على نطاق واسع في الأسواق الرئيسية للصرف."

الإكسيد (ICSID): المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

اتفاقية الإكسيد: اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى، المبرمة في واشنطن بتاريخ 18 مارس 1965.

حقوق الملكية الفكرية: حقوق التأليف والنشر والحقوق المجاورة، وحقوق العلامات التجارية، وحقوق المؤشرات الجغرافية، وحقوق التصميم الصناعي، وحقوق براءات الاختراع، وحقوق تصميمات الدوائر المتكاملة، والحقوق المتعلقة بحماية المعلومات غير المفصح عنها، وحقوق مربي النباتات.

اتفاقية نيويورك: اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، المحررة في نيويورك بتاريخ 10 يونيو 1958.



المدعى عليه: الطرف المتعاقد الذي تُقدّم ضده مطالبة بموجب المادة 17 (تسوية منازعات الاستثمار بين الطرف المتعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر) أو المادة 18 (تقديم المطالبة إلى التحكيم).

الإقليم:

- أ) بالنسبة لجمهورية ترينيداد وتوباغو: الدولة الأربخيلية لترينيداد وتوباغو، بما في ذلك جزرها المختلفة، ومياهها الأربخيلية، وبحرها الإقليمي، ومجالها الجوي، والمناطق البحرية المتاخمة للمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري خارج البحر الإقليمي، التي تمارس فيها جمهورية ترينيداد وتوباغو سيادتها أو ولايتها القضائية أو تتمتع فيها بحقوق سيادية، وفقاً لقوانينها الوطنية والقانون الدولي.
- ب) بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة: البر الرئيسي والجزر والمياه الداخلية والبحر الإقليمي لدولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك المجال الجوي فوق هذه المناطق، وكذلك المناطق البحرية الواقعة خارج البحر الإقليمي التي تمارس فيها دولة الإمارات العربية المتحدة حقوقها السيادية أو ولايتها القضائية، وفقاً للقانون الوطني والقانون الدولي.

اتفاق منظمة التجارة العالمية: اتفاق مراكز المؤسس لمنظمة التجارة العالمية، المبرم بتاريخ 15 أبريل 1994، وملاحقه.

المادة 2

نطاق الاتفاقية

1. تطبق هذه الاتفاقية على جميع الاستثمارات التي يُجريها مستثمرو أيٍّ من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، والمقبولة على هذا النحو وفقاً لقوانينه ولوائحه، سواء تمت تلك الاستثمارات قبل أو بعد بدء سريان هذه الاتفاقية. ومع ذلك، لا تطبق هذه الاتفاقية على أي مطالبة أو نزاع يتعلق باستثمار تم تسويته أو نشأ قبل تاريخ بدء سريان هذه الاتفاقية.
2. لن تطبق هذه الاتفاقية على ما يلي:

- أ) إصدار التراخيص الإلزامية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، أو إلغاء تلك الحقوق أو تقييدها أو إنشاؤها، وذلك بالقدر الذي يكون فيه هذا الإصدار أو الإلغاء أو التقييد أو الإنشاء متوافقاً مع الالتزامات الدولية للطرفين المتعاقدين بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية؛
- ب) المشتريات الحكومية، أو الإعانات، أو المنح، أو القروض أو التأمينات المدعومة التي يمنحها أحد الطرفين المتعاقدين، أو الخدمات المقدمة في إطار ممارسة السلطة الحكومية من قبل الهيئة أو الجهة المختصة لدى أحد الطرفين المتعاقدين. ولأغراض هذا الحكم، يُقصد بالخدمة المقدمة في إطار ممارسة السلطة الحكومية أي خدمة لا تُقدّم على أساس تجاري.

المادة 3

تشجيع الاستثمارات وحمايتها

1. يعمل كل طرف متعاقد، في حدود إقليمه، على تهيئة بيئة مواتية لاستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، ويسمح بقبول هذه الاستثمارات وفقاً طبقاً لقوانينه وأنظمته السارية.
2. يمنح كل طرف متعاقد، في إقليمه، الاستثمارات المشمولة العائدة للطرف المتعاقد الآخر، والمستثمرين فيما يخص استثماراتهم المشمولة، معاملة عادلة ومنصفة وحماية وأمنًا كاملين، وذلك وفقاً للفقرة 4.



3. يُعد الطرف المتعاقد مَخْلًا بالالتزام بالمعاملة العادلة والمنصفة المشار إليها في الفقرة 2، إذا اتخذ تدبيراً أو سلسلة من التدابير تُشكل:

- (أ) إنكاراً للعدالة في الإجراءات الجنائية أو المدنية أو الإدارية؛
- (ب) خرقاً جوهرياً لأصول المحاكمات الواجبة في الإجراءات القضائية أو الإدارية؛
- (ج) تعسفاً جلياً؛ أو
- (د) تمييزاً مستهدف قائماً على أسس باطلة بصورة ظاهرة مثل الجنس أو العرق أو المعتقد الديني.

4. لمزيد من اليقين، لا تقتضي "الحماية والأمن الكاملان" و"المعاملة العادلة والمنصفة" بأي حال من الأحوال توفير معاملة إضافية أو تتجاوز تلك التي يقتضيها القانون الدولي العرفي الواجب التطبيق بشأن معاملة الأجانب.
5. ولمزيد من اليقين، لا يُشكل الإخلال بحكم آخر من أحكام هذه الاتفاقية، أو بأي اتفاق دولي آخر، إخلالاً بهذه المادة.

المادة 4

المعاملة الوطنية

1. يمنح كل طرف متعاقد، في إقليمه، مستثمري الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم، بمجرد قبولها وفقاً لقوانينه وأنظمتها، معاملة لا تقل تفضيلاً عن المعاملة التي يمنحها، في الظروف المماثلة، لمستثمريه واستثماراتهم، وذلك فيما يتعلق بتشغيل الاستثمارات، أو إدارتها، أو صيانتها، أو استخدامها، أو التمتع بها، أو بيعها أو غير ذلك من أوجه التصرف فيها.
2. لا تنطبق أحكام الفقرة (1) على الإعانات بما في ذلك المنح والقروض المدعومة من الحكومة، والمشتريات الحكومية، والضمانات والتأمينات.

المادة 5

معاملة الدولة الأولى بالرعاية

1. يمنح كل طرف متعاقد في إقليمه، مستثمري الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم، معاملة لا تقل تفضيلاً عن المعاملة التي يمنحها، في الظروف المماثلة، لمستثمري أي دولة ليست طرفاً في هذه الاتفاقية واستثماراتهم، وذلك فيما يتعلق بتشغيل الاستثمارات، أو إدارتها، أو الاستحواذ عليها، أو صيانتها، أو استخدامها، أو التمتع بها، أو بيعها أو التصرف فيها.
2. مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (1) من هذه المادة، يجوز لأي طرف متعاقد أبرم أو قد يُبرم اتفاقاً بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركي، أو سوق مشتركة، أو ترتيبات إقليمية أو دولية مماثلة، أن يمنح معاملة أكثر تفضيلاً للاستثمارات العائدة لمستثمري الدولة أو الدول الأطراف في تلك الاتفاقات، أو لمستثمري بعض هذه الدول.

المادة 6

الخسائر والتعويضات

1. يمنح كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر، الذين تلحق باستثماراتهم في إقليمه خسائر أو أضراراً من جراء حرب أو نزاع مسلح، أو ثورة، أو حالة طوارئ وطنية، أو عصيان، أو تمرد، أو أعمال شغب، معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة ليست طرفاً في هذه الاتفاقية، وذلك فيما يتصل برد الحق العيني، أو التعويض عن الضرر، أو التعويض المالي، أو أي تسوية أخرى.



2. مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (1)، إذا تكبد مستثمر أحد الطرفين المتعاقدين خسارة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر نتيجة ل:

(أ) استيلاء قوات أو سلطات ذلك الطرف المتعاقد على ممتلكاته ؛ أو
(ب) تدمير ممتلكاته من قبل قوات و سلطات ذلك الطرف المتعاقد، دون أن يكون ذلك ناجماً عن أعمال قتالية أو تقتضيه ضرورة الحالة،
فإن الطرف المتعاقد الآخر يلتزم بردّ الممتلكات أو تقديم تعويض مناسب عن تلك الخسارة للمستثمر.

3. يجب أن تكون أي مدفوعات تُسَدّد بموجب هذه المادة قابلةً للحصول فعلياً وللتحويل بحرية، بعملة قابلة للاستخدام الحر، وعلى أساس سعر الصرف السائد في السوق.

المادة 7

المعاملة العامة وتحسين بيئة الاستثمار

1. لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يتخذ، في إقليمه تدابير تعسفية من شأنها أن تعرقل إدارة استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، أو تشغيلها، أو صيانتها، أو استغلالها، أو الانتفاع بها، أو بيعها، أو غير ذلك من أوجه التصرف فيها.
2. يلتزم كل طرف متعاقد باحترام أي التزام يكون قد تعهد به فيما يتعلق باستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، من حيث تشغيلها أو إدارتها أو صيانتها أو استخدامها أو التمتع بها أو بيعها أو التصرف فيها بأي وجه آخر.
3. يسعى كل طرف متعاقد إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتحسين بيئة الاستثمار في إقليمه بما يعود بالنفع على مستثمري الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم.
4. يضمن كل طرف متعاقد الالتزام بالتعهدات التي يرميها بشأن استثمارات الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين التابعين للطرف المتعاقد الآخر.

المادة 8

حظر متطلبات الأداء

1. لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يفرض على مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، أو يلزمهم بأي متطلبات أداء فيما يتصل بإدارة استثماراتهم أو تسيير أعمالها أو تشغيلها في إقليم ذلك الطرف المتعاقد.
2. دون الإخلال بعمومية ما ورد في الفقرة 1 أو الحد منها، لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يفرض أو يلزم بالتقييد بأي من المتطلبات التالية، أو أن يشترط تعهداً بالوفاء بها، فيما يتصل بإقامة أي استثمار مشمول أو إدارته أو تشغيله في إقليمه:

- (أ) تصدير مستوى معين أو نسبة محددة من سلعة أو خدمة؛
- (ب) تحقيق مستوى معين أو نسبة محددة من المحتوى المحلي؛
- (ج) شراء سلعة منتجة أو خدمة مقدمة في إقليمه، أو استخدامها، أو منحها أفضلية، أو شراء سلعة أو خدمة من شخص في إقليمه؛
- (د) ربط حجم أو قيمة الواردات بحجم أو قيمة الصادرات، أو بمقدار تدفقات النقد الأجنبي المرتبطة بذلك الاستثمار.



المادة 9

الحق في التنظيم

1. يؤكد الطرفان المتعاقدان من جديد حقهما في التنظيم ضمن إقليم كلٍّ منهما على نحوٍ غير تمييزي، بغية بلوغ ما لسياساتهما العامة من أهداف مشروعة في مجالات السلامة، وحماية البيئة، والحماية الاجتماعية أو حماية المستهلك، وصون التنوع الثقافي، ويشمل ذلك القطاعات ذات الأولوية.
2. لمزيد من اليقين، فإن ما يتخذه أحد الطرفين المتعاقدين من تدابير غير تمييزية وفاءً بالتزاماته الدولية بموجب معاهدات أخرى لا يعد إخلالاً بأحكام هذه الاتفاقية.

المادة 10

الشفافية

1. يعمل كل طرف متعاقدٍ على أن ينشر دون إبطاء قوانينه وأنظمته وإجراءاته وقراراته الإدارية، وأحكامه القضائية ذات التطبيق العام، أو أن يُتيحها للجمهور بأي وسيلة أخرى، وكذلك أي اتفاقيات دولية تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية أو تؤثر في تطبيقها، وذلك في أقرب وقت ممكن.
2. يعمل كل طرف متعاقدٍ، بناءً على طلب الطرف المتعاقد الآخر، على الاستجابة دون إبطاء لاستفسارات محددة، وتزويد الطرف المتعاقد الذي قدم الطلب بالمعلومات المتعلقة بالمسائل المنصوص عليها في الفقرة (1)، بما في ذلك ما يتصل بأي عقد يبرمه كل طرف متعاقد بشأن الاستثمار.
3. لا تُفسر أحكام الفقرتين 1 و2 على أنها تلزم أيًا من الطرفين المتعاقدين بالإفصاح عن معلومات سرية، إذا كان ذلك من شأنه أن يعرقل إنفاذ القانون، أو يتعارض مع المصلحة العامة، أو يلحق ضرراً بالخصوصية أو بالمصالح التجارية المشروعة.

المادة 11

تدابير مكافحة الفساد

يعمل كل طرف، وفقاً لقوانينه وأنظمته السارية، على اتخاذ التدابير الملائمة وبذل ما يلزم من جهود، لمنع الفساد ومكافحته في المسائل المشمولة بهذه الاتفاقية.

المادة 12

دخول المستثمرين ومكثهم وإقامتهم

يولي كل طرف متعاقد، طبقاً لقوانينه وأنظمته النافذة، الاعتبار الواجب لطلبات الدخول إلى إقليمه والمكث والإقامة فيه، المقدمة من أي شخص طبيعي من مواطني الطرف المتعاقد الآخر، يكون راغباً في دخول ذلك الإقليم والبقاء فيه، بغرض مزاولة أنشطة تجارية تتصل بالاستثمارات.

المادة 13

نزع الملكية والتعويض

1. لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يجرد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر من استثماراتهم الموجودة في إقليمه، سواء بنزع ملكيتها أو بتأميمها، أو باتخاذ أي إجراء يماثل في أثره أيًا منهما (ويُشار إلى كل ذلك فيما بعد بـ "نزع الملكية")، إلا في الحالات التالية:



- أ) أن يكون ذلك لمنفعة عامة؛ و
ب) أن يكون على أساس غير تمييزي؛ و
ج) أن يقترن بسداد تعويض فوري وكاف وفعال وفقاً لأحكام الفقرات (2) و(3) و(4)؛ و
د) أن يكون ذلك وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة.
2. يجب أن يكون التعويض مكافئاً للقيمة السوقية العادلة للاستثمارات التي نُزعت ملكيتها، مقدرةً في تاريخ وقوع نزاع الملكية أو تاريخ الإعلان الرسمي عنه، أيهما أسبق. ولا يُعتدُّ عند تقدير هذه القيمة بأي تغيير يطرأ عليها ناشئ عن العلم المسبق للعموم بنزع الملكية.
3. يُدفع التعويض دون تأخير. وإذا لم يُدفع خلال ستة (6) أشهر من تاريخ نزع الملكية، تُحتسب عليه فائدة ابتداءً من ذلك التاريخ، وفق معدل تجاري معقول، وحتى تاريخ السداد. ويجب أن يكون التعويض قابلاً للتحويل فعلياً وللتحويل بحرية؛ ويجب أن يكون قابلاً للتحويل إلى عملة الطرف المتعاقد الذي ينتمي إليه المستثمرون المعنيون، وإلى العملات الأخرى القابلة للاستخدام الحر، وفقاً لسعر الصرف السائد في السوق بتاريخ نزع الملكية.
4. مع عدم الإخلال بأحكام المواد (17) إلى (24) المتعلقة بتسوية النزاعات بين المستثمر والدولة، يحق للمستثمر الذي تضرر من جراء نزع الملكية اللجوء إلى المحاكم القضائية أو الهيئات الإدارية المختصة لدى الطرف المتعاقد الذي أجرى نزع الملكية، وذلك لطلب مراجعة عاجلة لقضيته ولتقييم التعويض المستحق له، بما يتفق مع المبادئ التي أرستها هذه المادة.
5. دون الإخلال بأحكام هذه المادة، ومع مراعاة قواعد القانون الدولي الخاصة بحصانات الدول، لا يجوز إخضاع أصول حكومة أي طرف متعاقد أو استثماراته لأي تدابير مثل التأميم أو نزع الملكية أو الحجز أو التجميد.

المادة 14

الحلول

إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين أو وكالته المعنية بسداد دفعة لأحد مستثمريه بموجب ضمانة كان قد منحها ضد المخاطر غير التجارية فيما يتصل باستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، وفاءً بمطالبة بموجب هذه الاتفاقية، فإن الطرف المتعاقد الآخر يقر بأن للطرف المتعاقد الأول أو وكالته المعنية، أن يحل، بحكم الحلول، محل أولئك المستثمرين في ممارسة حقوقهم والتقدم بمطالباتهم. ويجب ألا تتجاوز الحقوق أو المطالبات التي آلت إليه على هذا النحو، الحقوق والمطالبات الأصلية لأولئك المستثمرين.

المادة 15

التحويلات

1. يكفل كل طرف متعاقد، طبقاً لقوانينه وأنظمته النافذة، حرية إجراء جميع التحويلات المتعلقة بأي استثمار مشمول، من إقليمه وإليه، دون تأخير.. وتشمل هذه التحويلات ما يلي:

- أ) المساهمات في رأس المال، بما في ذلك المساهمة الأولية والمبالغ الإضافية اللازمة لصيانة الاستثمار أو زيادته؛
ب) الأرباح، والإيرادات، و توزيعات الأسهم، والفوائد، والأرباح الرأسمالية، والإتاوات، ورسوم الإدارة والمساعدة الفنية، وغيرها من الرسوم أو العوائد الجارية المتأتية من الاستثمارات المشمولة؛
ج) حصيلة بيع الاستثمار أو تصفيته، سواء كان البيع أو التصفية كلياً أو جزئياً؛



- (د) المدفوعات المستحقة بموجب عقد أبرمه المستثمر أو الاستثمار المشمول، بما في ذلك المدفوعات بموجب اتفاق قرض؛
(هـ) المدفوعات المسددة طبقاً لأحكام المادة 6 (الخسائر والتعويضات) والمادة 13 (نزع الملكية والتعويض)؛
(و) المدفوعات المترتبة على تسوية المنازعات بموجب المادة 17 (تسوية منازعات الاستثمار بين الطرف المتعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر).
2. يكفل كل طرف متعاقد إجراء التحويلات المتعلقة باستثمار مشمول بعملة قابلة للاستخدام الحر، على أساس سعر الصرف السائد في السوق وقت إجراء التحويل.
3. على الرغم مما ورد في الفقرتين 1 و2، يجوز لأي طرف متعاقد أن يمنع أو يؤخر أي تحويل، من خلال التطبيق العادل وغير التمييزي لتشريعاته المتعلقة بما يلي:

- (أ) سداد الضرائب والرسوم؛
(ب) الإفلاس، أو الإعسار، أو حماية حقوق الدائنين؛
(ج) إصدار الأوراق المالية، أو العقود الآجلة، أو عقود الخيارات، أو المشتقات المالية، أو تداولها أو الاتجار بها؛
(د) الجرائم الجنائية أو الجزائية؛
(هـ) الالتزامات المتصلة بالتقارير المالية أو بحفظ سجلات التحويلات، متى كان ذلك ضرورياً لمعاونة سلطات إنفاذ القانون أو هيئات الرقابة المالية؛ أو لضمان الامتثال للأوامر والأحكام الصادرة في أي إجراءات قضائية أو إدارية.

المادة 16

تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

1. يُولي كل طرف متعاقد الاعتبار الكامل لأي ملاحظات قد يُقدمها الطرف المتعاقد الآخر بشأن أي مسألة تتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تنفيذها، ويمنحه فرصة كافية للتشاور بشأنه عبر القنوات الدبلوماسية.
2. يُحال أي نزاع ينشأ بين الطرفين المتعاقدين بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها، ولم تتم تسويته على نحو مرضٍ من خلال المشاورات، إلى هيئة تحكيم للفصل فيه. وتتكون هذه الهيئة من ثلاثة محكمين، يُعين كل طرف متعاقد محكماً واحداً خلال ستين (60) يوماً من تاريخ تسلمه مذكرة من الطرف المتعاقد الآخر يطلب فيها إحالة النزاع إلى التحكيم، ويتفق المحكمان المعينان على اختيار محكم ثالث يتولى رئاسة الهيئة خلال فترة إضافية قدرها ستين (60) يوماً، شريطة ألا يكون المحكم الثالث من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين.
3. إذا لم يتفق المحكمان المعينان من قبل الطرفين المتعاقدين على اختيار المحكم الثالث خلال الفترة الإضافية المشار إليها في الفقرة 2، يطلب الطرفان المتعاقدان من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين المحكم الثالث، على أن يكون من مواطني دولة ثالثة. وإذا كان رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين، أو إذا حال دون أدائه لهذه المهمة مانع آخر، يُطلب من نائب رئيس المحكمة إجراء التعيين اللازم. وإذا كان نائب الرئيس من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين، أو إذا حال دون أدائه لهذه المهمة مانع آخر، يُطلب من العضو التالي في الأقدمية في المحكمة، الذي لا يكون من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين، إجراء التعيين.
4. تضع هيئة التحكيم إجراءاتها الخاصة، وتتخذ قراراتها خلال فترة زمنية معقولة بأغلبية الأصوات. ويكون هذا القرار نهائياً وملزماً للطرفين المتعاقدين.



5. يتحمل كل طرف متعاقد تكاليف المحكم الذي عينه بالإضافة إلى تكاليف تمثيله في إجراءات التحكيم. أما تكاليف رئيس هيئة التحكيم مقابل أداء مهامه، وسائر تكاليف هيئة التحكيم، فتتحملها الأطراف المتعاقدة مناصفةً.

المادة 17

تسوية منازعات الاستثمار بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر

1. تُسوى، بقدر الإمكان، ودياً عن طريق التفاوض بين الطرفين المتنازعين، أي منازعة قد تنشأ بين مدعٍ ومدعى عليه بشأن استثمار أنشئ في إقليم المدعى عليه وفقاً لقوانينه ولوائحه.
2. تبدأ المفاوضات في التاريخ الذي يطلب فيه المدعي من المدعى عليه إجراء مفاوضات بموجب إشعار كتابي. ويجب أن يتضمن هذا الإشعار الكتابي اسم المدعي وعنوانه، والمسائل محل النزاع، والأساس الوقائي للمنازعة، والمطالبة (مرفقة بأي مستندات داعمة)، والأساس القانوني المدعى به. ما لم يتفق الطرفان خلاف ذلك، يجب عقد جولة مشاور واحدة على الأقل خلال تسعين (90) يوماً من تاريخ طلب المدعي للمفاوضات بموجب الإشعار الكتابي.
3. إذا لم تتم تسوية أي منازعة بين المدعي والمدعى عليه خلال فترة أربعة (4) أشهر من تاريخ طلب المفاوضات بالإشعار الكتابي، وفقاً لما هو مبين في الفقرة 2 من هذه المادة، وكان المدعي يعترف بحالة النزاع إلى أحد المنتديات المذكورة في الفقرات الفرعية (أ) إلى (ج)، فيجب عليه، قبل تقديم النزاع إلى أحد تلك المنتديات أو في أقصى تقدير بالتزامن مع ذلك، إخطار المدعى عليه كتابةً بنتيجه هذه. ويجوز للمدعي بعد ذلك أن يُحيل النزاع إلى:

- أ) المحكمة المختصة في إقليم المدعى عليه حيث تم الاستثمار؛ أو
- ب) التحكيم وفقاً لأحكام المواد من 18 إلى 24، شريطة استيفاء الشروط المسبقة المنصوص عليها في هذه المادة؛ أو
- ج) أي وسيلة أخرى لتسوية المنازعات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين المتنازعين.

4. بمجرد إحالة النزاع إلى أحد منتديات تسوية المنازعات المشار إليها في الفقرة 3 (أ) إلى (ج)، يُعدّ المدعي قد تنازل نهائياً وبصورة لا رجعة فيها عن اللجوء إلى المنتديات الأخرى المنصوص عليها في نفس الفقرة.
5. لا يجوز للمستثمر إحالة المنازعة، المشار إليها في الفقرتين 1 و2، إلى التحكيم بموجب الفقرة 3، إلا إذا لم يكن قد مضى أكثر من أربع (4) سنوات على التاريخ الذي اكتسب فيه المستثمر لأول مرة، أو كان ينبغي له أن يكتسب فيه العلم بالإخلال المدعى به، وبأنه تكبد خسارة أو ضرراً.

المادة 18

تقديم المطالبة إلى التحكيم

1. في حال قام المدعي بإحالة النزاع الناشئ مع المدعى عليه إلى التحكيم وفقاً لأحكام المادة 17 (تسوية منازعات الاستثمار بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر)، فإنه يجوز عرض النزاع للتسوية وفقاً لما يلي:
 - أ) التحكيم بموجب اتفاقية الأكسيد، شريطة أن يكون الطرفان المتعاقدان من الأطراف في اتفاقية الأكسيد؛ أو
 - ب) التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بالاونسيترال؛ أو
 - ج) التحكيم لدى أي مؤسسة تحكيمية أو وفقاً لأي قواعد تحكيم أخرى، شريطة اتفاق الطرفين المتنازعين كتابياً و صراحةً على ذلك.



2. عندما يكون ذلك متوافقاً مع القواعد التحكيمية المعمول بها في تشكيل هيئة التحكيم، يُقدّم المدعي، مع إشعار التحكيم:

- (أ) اسم المحكم الذي يُعينه المدعي؛ أو
(ب) موافقته الخطية على أن يقوم الأمين العام بتعيين ذلك المحكم.

3. تُعدّ المطالبة قد قُدمت للتحكيم بموجب هذه المادة عندما يتم استلام إشعار التحكيم أو طلب التحكيم من المدعي، وذلك على النحو التالي:

- (أ) وفقاً للفقرة 1 من المادة 36 من اتفاقية الإكسبيد، عند استلامه من قبل الأمين العام للإكسبيد؛
(ب) وفقاً للمادة 3 من قواعد التحكيم الخاصة بالأونسيترال، مرفقاً بلائحة الدعوى المشار إليها في المادة 20 من ذات القواعد، عند استلامها من قبل المدعي عليه؛ أو
(ج) بموجب أي مؤسسة تحكيم أو قواعد تحكيم أخرى يتم اختيارها بموجب الفقرة 1 (ج) من هذه المادة، عند استلامها من قبل المدعي عليه، ما لم ينص على خلاف ذلك من قبل المؤسسة التحكيمية المعنية أو في تلك القواعد.

وتُعدّ أي مطالبة يطرحها المدعي لأول مرة بعد تقديم إشعار التحكيم، قد قُدمت إلى التحكيم بموجب هذه المادة في التاريخ الذي يتم فيه استلامها وفقاً للقواعد التحكيمية المطبقة.

المادة 19

موافقة كل طرف على التحكيم

1. يوافق كل طرف متعاقد بموجب هذه المادة على إحالة أي مطالبة إلى التحكيم بموجب هذا القسم، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.
2. تُعدّ الموافقة المنصوص عليها في الفقرة (1) و تقديم المطالبة إلى التحكيم بموجب المادة 17 (3) (تسوية منازعات الاستثمار بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر) بمثابة استيفاء لمتطلبات الفصل الثاني من اتفاقية الإكسبيد (اختصاص المركز) المتعلقة بوجود وجود موافقة خطية من الطرفين المتنازعين، كما يُعدّ استيفاءً لأحكام المادة الثانية من اتفاقية نيويورك بشأن "الاتفاق المكتوب".

المادة 20

اختيار المحكمين

1. ما لم يتفق الطرفان المتنازعان على خلاف ذلك، تتكون هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين: يُعيّن كل طرف من الطرفين المتنازعين محكماً واحداً، ويُعيّن الطرفان المتنازعان، باتفاقهما، المحكم الثالث الذي يتولى رئاسة الهيئة. ويجوز أن يكون المحكمون الذين يُعيّنهم الطرفان المتنازعان من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين، أو من مواطني دول تربطها علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين المتعاقدين.
2. يتولى الأمين العام مهمة سلطة التعيين في التحكيم بموجب هذه المادة، وفقاً للفقرة 3. وإذا كان الأمين العام من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين، أو من مواطني دولة لا تُعدّ طرفاً في هذه الاتفاقية ولا تقيم علاقات دبلوماسية مع أي من الطرفين المتعاقدين، أو كان هناك ما يمنعه من أداء هذه المهمة، يُدعى نائب الأمين العام للقيام بالتعيين.
3. إذا لم يتم تشكيل هيئة التحكيم خلال الفترات الزمنية المحددة في قواعد التحكيم المنصوص عليها في المادة 18 (3) (أ-ج) (تقديم المطالبة إلى التحكيم)، أو خلال تسعين (90) يوماً من تاريخ تقديم المطالبة إلى التحكيم بموجب هذه المادة، يقوم الأمين العام، بناءً على طلب أحد الطرفين المتنازعين، بتعيين المحكم أو المحكمين الذين لم يتم



تعيينهم بعد، وفقاً لتقديره. ولا يجوز للأمين العام تعيين شخص من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين كمحكم رئيس، ما لم يتفق الطرفان المتنازعان على خلاف ذلك.

4. لأغراض المادة 39 من اتفاقية الإكسديد، ودون المساس بأي اعتراض يُثار ضد محكم لأسباب أخرى غير الجنسية:

أ. يوافق المدعي عليه على تعيين شخص من مواطني الطرف المتعاقد الآخر في هيئة تحكيم يتم تشكيلها بموجب اتفاقية الإكسديد؛

ب. لا يجوز للمدعي، المشار إليه في المادة 18(1) (تقديم المطالبة إلى التحكيم)، أن يقدم المطالبة إلى التحكيم بموجب هذه المادة أو أن يواصل الدعوى بموجب اتفاقية الإكسديد، إلا إذا وافق خطياً على تعيين شخص من مواطني الطرف المتنازع الآخر كعضو في هيئة التحكيم.

5. مع مراعاة حق كل طرف من الطرفين المتنازعين في تعيين محكم من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين، وفقاً لما هو منصوص عليه في هذه المادة، لا يجوز أن يكون أي محكم مشار إليه في هذه المادة من مواطني دولة لا تقيم علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين المتعاقدين.

المادة 21 سلوك المحكمين

يجب على المحكمين أن:

- أ) يتمتعوا بخبرة أو معرفة متخصصة في القانون الدولي العام، أو قواعد الاستثمار الدولية، أو تسوية المنازعات الناشئة عن اتفاقيات الاستثمار الدولية؛
- ب) يكونوا مستقلين عن الطرفين المتعاقدين والمدعي، وألا يكون لهم أي ارتباط أو يتلقوا تعليمات من أي منهم؛
- ج) ألا يتلقوا تعليمات من أي منظمة أو حكومة فيما يتعلق بالقضايا المعروضة على هيئة التحكيم التي عُيِّنوا فيها؛
- د) يتجنبوا خلق أي مظهر من مظاهر التحيز، وألا يتأثروا بأي مصلحة شخصية، أو ضغوط خارجية، أو اعتبارات سياسية، أو رأي عام، أو ولاء لأي طرف متعاقد أو طرف من أطراف النزاع أو أي شخص آخر مشارك في الإجراءات، أو الخوف من الانتقاد، أو بأي علاقات أو مسؤوليات مالية، أو تجارية، أو مهنية، أو عائلية، أو اجتماعية؛
- هـ) ألا يلتزموا، بشكل مباشر أو غير مباشر، بأي التزام أو يقبلوا أي منفعة أو يدخلوا في أي علاقة أو يكتسبوا أي مصلحة مالية من شأنها أن تؤثر بأي شكل من الأشكال، أو يُحتمل أن تؤثر، على أدائهم السليم لمهامهم أو على حيادهم؛
- و) ألا يستغلوا منصبهم كأعضاء في هيئة التحكيم لتحقيق أي مصالح شخصية أو خاصة، وأن يتجنبوا القيام بأي تصرف قد يُعطي الانطباع بأن هناك من هو في موقع مميز للتأثير عليهم؛
- ز) يؤديوا مهامهم بدقة وفعالية طيلة مجريات الإجراءات، وبإنصاف واجتهاد؛
- ح) يتجنبوا التواصل المنفرد (Ex parte) بشأن الإجراءات؛
- ط) لا ينظروا إلا في المسائل المطروحة في الإجراءات والتي يلزم البت فيها للفصل أو إصدار الحكم، وألا يُفوضوا هذه المهمة إلى أي جهة أخرى.

المادة 22 مكان التحكيم

1. يجوز للمدعي والمدعي عليه الاتفاق على مكان التحكيم.
2. إذا لم يتوصل المدعي والمدعي عليه إلى اتفاق بشأن مكان التحكيم، تقوم هيئة التحكيم، بالتشاور مع الطرفين المتنازعين، بتحديد مكان التحكيم، شريطة ما يلي:



- (أ) أن يكون المكان في إقليم أحد الطرفين المتعاقدين، أو في إقليم دولة ليست طرفاً في هذه الاتفاقية، شريطة أن تكون طرفاً في اتفاقية نيويورك؛
- (ب) أن يكون مكان التحكيم المحدد متوافقاً مع قواعد التحكيم المعمول بها؛
- (ج) أن تكون الهيئة قد أخذت في الاعتبار آراء الطرفين المتنازعين ومصالحهما، بما في ذلك ما يتعلق بالعبء المالي لإجراءات التحكيم؛ و
- (د) إذا تم تحديد المكان في إقليم دولة ليست طرفاً في هذه الاتفاقية، فيجب أن تكون تلك الدولة تقيم علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين المتعاقدين.

المادة 23

القانون الواجب التطبيق

1. مع مراعاة الفقرة 3 من هذه المادة، عندما تُقدّم المطالبة بموجب المادة 18 (تقديم المطالبة إلى التحكيم)، تفصل هيئة التحكيم في المسائل محل النزاع وفقاً لهذه الاتفاقية والقواعد المعمول بها في القانون الدولي.
2. ومن باب التأكيد، تلتزم هيئة التحكيم بالتفسير الذي تقدمه المحاكم أو الجهات المختصة بتفسير القانون الداخلي ذي الصلة. ولا يُعدّ أي تفسير يُقدّمه المحكمون للقانون الداخلي ملزماً للمحاكم أو السلطات التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين.
3. ولا تختص هيئة التحكيم بالفصل في مشروعية التدبير المدعى أنه يشكل إخلالاً بهذه الاتفاقية بموجب القوانين واللوائح الداخلية للطرف المتنازع.

المادة 24

الأحكام

1. عندما تصدر هيئة التحكيم حكماً نهائياً، يجوز لها أن تحكم بما يلي:
(أ) تعويضات مالية والفوائد المستحقة؛
(ب) ردّ الممتلكات، وفي هذه الحالة يجب ينصّ الحكم على جواز دفع تعويضات مالية والفوائد المستحقة بدلاً من الردّ؛ أو
(ج) كلاهما.
2. يجوز لهيئة التحكيم، وفقاً لقواعد التحكيم المعمول بها ومع الأخذ في الاعتبار نتيجة النزاع، أن تحكم بتحمل التكاليف وأتعاب المحاماة وفقاً لهذه المادة لصالح المدعي أو المدعى عليه ووفقاً لقواعد التحكيم المعمول بها.
3. دون الإخلال بالفقرة 2، لا يجوز أن تتجاوز القيمة المالية للحكم الصادر بموجب الفقرة 1 القيمة المالية للخسارة أو الضرر الذي لحق بالمدعي نتيجة الإخلال الذي ثبت من قبل هيئة التحكيم.
4. لا يجوز لهيئة التحكيم أن تحكم بتعويضات عقابية.
5. لا يكون لأي حكم تصدره هيئة التحكيم قوة إلزامية إلا بين الطرفين المتنازعين وفيما يتعلق بالقضية المعينة محل الحكم.
6. مع مراعاة قواعد التحكيم المعمول بها وأي إجراءات مراجعة للحكم تكون متاحة بموجب هذه القواعد، يكون الحكم نهائياً وملزماً. ويجب على الطرف المتنازع المعني بالالتزام بالحكم وتنفيذه دون تأخير.
7. يلتزم كل طرف متعاقد بتنفيذ الحكم في إقليمه.



8. يجوز للطرف المتنازع طلب تنفيذ حكم التحكيم بموجب اتفاقية الإكسيدر إذا كان الحكم قد صدر نتيجة لإحالة نزاع الاستثمار إلى التحكيم وفقاً للمادة 18(3) (أ) أو 18(3) (ب) (تقديم المطالبة إلى التحكيم)، أو بموجب اتفاقية نيويورك إذا كان الحكم قد صدر نتيجة لإحالة نزاع الاستثمار إلى التحكيم وفقاً للمادة 18(3) (ج) (تقديم المطالبة إلى التحكيم).

المادة 25

الاستثناءات الأمنية

لا يجوز تفسير أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية على أنه:
(أ) يُلزم أحد الطرفين المتعاقدين بتقديم أو السماح بالوصول إلى أي معلومات يرى أن الإفصاح عنها يتعارض مع مصالحه الأمنية الجوهرية؛ أو
(ب) يمنع أحد الطرفين المتعاقدين من اتخاذ التدابير التي يعتبرها ضرورية للوفاء بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو استعدادتهما، أو لحماية مصالحه الأمنية الجوهرية، أو لتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها لأغراض الحفاظ على الأمن الدولي.

المادة 26

تدابير الحماية المؤقتة

- يجوز للطرف المتعاقد أن يتخذ أو يُبقي على تدابير لا تتوافق مع التزاماته بموجب المادة 3 (تشجيع وحماية الاستثمارات) والمادة 15 (التحويلات)، والمتعلقة بالمعاملات الرأسمالية عبر الحدود، وذلك:
(أ) في حال وجود صعوبات خطيرة في ميزان المدفوعات أو وضعه المالي الخارجي أو تهديد بوقوعها؛ أو
(ب) في الظروف الاستثنائية التي تتسبب فيها حركة رؤوس الأموال، أو تهديد بالتسبب، في صعوبات بالغة في إدارة الاقتصاد الكلي، ولا سيما فيما يتصل السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف.
- يجب أن تكون التدابير المشار إليها في الفقرة 1، حيثما تنطبق، كما يلي:
(أ) متوافقة مع مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي، متى كان الطرف المتعاقد الذي يتخذ التدابير هو طرف في تلك المواد؛
(ب) لا تتجاوز ما هو ضروري للتعامل مع الظروف المشار إليها في الفقرة 1؛
(ج) مؤقتة ويتم إنهاؤها بمجرد زوال الأسباب التي أدت إلى اتخاذها؛
(د) يتم إخطار الطرف المتعاقد الآخر بها فوراً؛
(هـ) تتجنب التسبب بأضرار غير ضرورية للمصالح التجارية والاقتصادية والمالية للطرف المتعاقد الآخر؛ و
(و) ألا تُطبّق بشكل تعسفي أو تمييزي بين مستثمر من الطرف المتعاقد الآخر ومُستثمر من دولة ليست طرفاً في هذه الاتفاقية.
- ليس في هذه الاتفاقية ما يُفسّر على أنه يعدل من الحقوق التي يتمتع بها أي طرف متعاقد أو الالتزامات التي تعهد بها، بصفته طرفاً في مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي.



المادة 27 التدابير الاحترازية

1. ليس في هذه الاتفاقية ما يمنع الطرف المتعاقد من اتخاذ أو الإبقاء على تدابير لأسباب احترازية¹، تتعلق بحماية المستثمرين أو المودعين أو حاملي الوثائق أو الأشخاص الذين اتلتزم تجاههم مؤسسة تقدم خدمات مالية بواجب ائتماني، أو لكفالة سلامة نظامه المالي واستقراره.
2. إذا لم تكن هذه التدابير متوافقة مع أحكام هذه الاتفاقية، فلا يجوز استخدامها كوسيلة لتفادي الالتزامات أو التعهدات التي يلتزم بها الطرف المتعاقد بموجب هذه الاتفاقية.

المادة 28 الضرائب

لا تسري أحكام هذه الاتفاقية على أي تدابير ضريبية، بما في ذلك أي تدابير تُتخذ لإنفاذ الالتزامات الضريبية. ولا تؤثر هذه الاتفاقية بأي حال من الأحوال على الحقوق والالتزامات التي تقع على عاتق الطرفين المتعاقدين بموجب أي اتفاقية ضريبية. وفي حالة وجود تعارض بين أحكام هذه الاتفاقية وأي من تلك الاتفاقيات، تسري أحكام تلك الاتفاقية الضريبية بالقدر اللازم لرفع ذلك التعارض.

المادة 29 اللجنة المشتركة للاستثمار

1. يُنشئ الطرفان المتعاقدان لجنة مشتركة للاستثمار (ويُشار إليها فيما بعد بـ "اللجنة") بهدف تحقيق أهداف هذه الاتفاقية. وتتمثل مهام اللجنة فيما يلي:
(أ) مناقشة ومراجعة تنفيذ هذه الاتفاقية وتطبيقها، والسعي لإيجاد حلول للمسائل التي قد تنشأ بشأنها؛
(ب) تبادل المعلومات، لا سيما ما يتعلق بالفرص الاستثمارية في إقليم كل من الطرفين المتعاقدين، ومناقشة أي مسائل أخرى تتصل بالاستثمار في إطار هذه الاتفاقية، وذلك بهدف تهيئة بيئة مواتية لمستثمري كلا الطرفين المتعاقدين؛ و
(ج) تنظيم منتديات استثمارية في أي من الطرفين المتعاقدين لاستكشاف فرص الاستثمار.
2. يجوز للجنة، عند الحاجة، أن تُقدّم توصيات مناسبة للطرفين المتعاقدين بالتوافق، من أجل تحقيق أداء أكثر فعالية أو بلوغ أهداف هذه الاتفاقية.
3. تتكون اللجنة من ممثلين عن الطرفين المتعاقدين. ويجوز للجنة، بناءً على موافقة متبادلة بين الطرفين المتعاقدين، دعوة ممثلين عن جهات ذات صلة غير حكومية من ذوي الخبرة الفنية اللازمة فيما يتعلق بالمواضيع المطروحة للنقاش، وعقد اجتماعات مشتركة مع القطاع الخاص.
4. تضع اللجنة قواعد إجراءاتها الخاصة لممارسة مهامها.
5. يجوز للجنة إنشاء لجان فرعية وتفويض مهام محددة لهذه اللجان الفرعية.
6. تنعقد اللجنة بناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين.

¹ تَقْهَمُ الطرفان المتعاقدان أن المقصود بـ "الأسباب الاحترازية" يشمل الحفاظ على السلامة، والملاءة، والنزاهة، أو المسؤولية المالية للمؤسسات المالية الفردية أو مقدّمي الخدمات المالية، بالإضافة إلى سلامة ونزاهة الأنظمة المالية والتشغيلية الخاصة بأنظمة الدفع والتسوية.



المادة 30

تدابير العمل والصحة والسلامة والبيئة

لا يجوز تفسير أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية على نحو يمنع أي طرف متعاقد من اعتماد أو الإبقاء على أو تنفيذ أي تدبير، بطريقة غير تمييزية وغير تعسفية، يراه ضرورياً لضمان حماية العمل والصحة والسلامة والبيئة داخل إقليمه.

المادة 31

الحرمان من المزايا

1. يجوز لأي طرف متعاقد أن يحرم من مزايا هذه الاتفاقية مستثمراً من الطرف المتعاقد الآخر، يكون في شكل مشروع استثماري، هو واستثماراته، إذا كان ذلك المشروع مملوكاً لمستثمر من دولة ليست طرفاً في هذه الاتفاقية أو خاضعاً لسيطرتة، وكان الطرف المتعاقد الذي يمنع المزايا:

- أ) لا يقيم علاقات دبلوماسية مع تلك الدولة غير الطرف المتعاقد؛ أو
- ب) يطبق تدابير تجاه تلك الدولة التي ليست طرفاً، تحظر التعامل مع المشروع الاستثماري، أو يكون من شأن منح المزايا بموجب هذه الاتفاقية لذلك المشروع أو لاستثماراته أن يشكل انتهاكاً لتلك التدابير أو تحايلاً عليها.
2. يجوز لأي طرف متعاقد أن يحرم من مزايا هذه الاتفاقية مستثمراً إذا قام ذلك المستثمر بهيكلة استثماره أو حيازته، كأن يتم ذلك عبر كيانات وسيطة، أو اكتسب جنسية أحد الطرفين المتعاقدين أو استغلها، وكان الغرض الأوحى من ذلك هو الانتفاع بمزايا هذه الاتفاقية، بما في ذلك الحق في رفع دعوى بموجبها.
3. مع مراعاة الإخطار والتشاور المسبق، يجوز لأي طرف متعاقد أن يرفض منح امتيازات هذه الاتفاقية لمستثمر من الطرف المتعاقد الآخر، يكون في شكل مشروع استثماري، هو واستثماراته، إذا كان ذلك المشروع مملوكاً لمستثمر من دولة ليست طرفاً أو خاضعاً لسيطرتة، ولم تكن لذلك المشروع أنشطة تجارية جوهرية في إقليم الطرف المتعاقد الآخر الذي تأسس فيه.

المادة 32

تعديل الاتفاقية

يجوز للطرفين المتعاقدين، بالاتفاق المتبادل بينهما وبناءً على طلب أي منهما، تعديل هذه الاتفاقية أو أي جزء منها، وذلك عبر تبادل الخطابات أو بإبرام بروتوكولات. وتدخل هذه التعديلات حيز النفاذ حين يخطر كل طرف متعاقد الطرف الآخر باستيفائه المتطلبات القانونية الخاصة بكل منهما لنفاذ تلك التعديلات.

المادة 33

الأحكام الختامية

1. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين من تاريخ تبادل آخر مذكرة دبلوماسية بين الطرفين المتعاقدين يُخطر كل منهما الآخر فيها بإتمام الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة لنفاذ هذه الاتفاقية. وتظل هذه الاتفاقية سارية لمدة عشر (10) سنوات من تاريخ نفاذها، ويجوز تمديدتها لأي مدة أخرى بالاتفاق المتبادل بين الطرفين المتعاقدين.
2. يجوز لأي طرف متعاقد إنهاء هذه الاتفاقية في نهاية مدة العشر سنوات الأولى أو في أي وقت لاحق، وذلك بموجب إخطار كتابي مسبق مدته سنة واحدة يوجهه إلى الطرف المتعاقد الآخر..



3. فيما يتعلق بالاستثمارات التي تم الاستحواذ عليها قبل تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية، تظل أحكام هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات من تاريخ إنهاء الاتفاقية .
4. لا تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على المطالبات التي تم تسويتها قبل دخولها حيز النفاذ، أو على المنازعات الناشئة عن أحداث وقعت قبل دخولها حيز النفاذ.

وإشهادًا على ما تقدم، قام الموقعان أدناه، المفوضان حسب الأصول من حكومتهما، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حُزرت هذه الاتفاقية على نسختين أصليتين في مدينة دبي، بتاريخ 3 من شهر فبراير عام 2026، باللغتين العربية والإنجليزية، وفي حال وجود اختلاف في التفسير، يُعتمد بالنص الإنجليزي.

عن حكومة

جمهورية ترينيداد وتوباغو

عن حكومة

دولة الإمارات العربية المتحدة



AGREEMENT

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES

AND

THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TRINIDAD AND TOBAGO

FOR THE PROMOTION AND RECIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENT

The Government of the United Arab Emirates and the Government of the Republic of Trinidad and Tobago (hereinafter referred to as “the Contracting Parties”, and individually as “the Contracting Party”),

Desiring to further promote investment in order to strengthen the economic relationship between the Contracting Parties;

Intending to further create stable, equitable, favourable and transparent conditions for greater investment by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party;

Recognising that agreement on the treatment to be accorded such investment will stimulate the mutual flow of capital and the economic development of the Contracting Parties;

Recognising that these objectives can be achieved without relaxing health, safety and environmental measures of general application;

Recognising the importance of the cooperative relationship in promoting investment between both Contracting Parties; and

Convinced that this Agreement will contribute to the further development of the overall relationship between the Contracting Parties;

Have agreed as follows:



Article 1
Definitions

For the purposes of this Agreement:

claimant means an investor of a Contracting Party that makes a claim under Article 17 (Settlement of Investment Disputes between a Contracting Party and an Investor of the other Contracting Party) or Article 18 (Submission of Claim to Arbitration);

covered investment means, with respect to a Contracting Party, an investment:

- (a) in its territory;
- (b) directly or indirectly owned or controlled by an investor of the other Contracting Party; and
- (c) existing on the date of entry into force of this Agreement, or made or acquired thereafter;

disputing party means either the respondent Party or the claimant;

enterprise means any legal person or any other entity duly constituted or organized under the applicable legislation, and whether private or government-owned or controlled, including any corporation, trust, partnership, sole proprietorship, joint venture, association, organization or company;

existing measures means measures that are in effect on the date of the entry into force of this Agreement;

freely usable currency means "freely usable currency" as defined under Article XXX subparagraph (f) of the Articles of Agreement of the International Monetary Fund as follows:

"(f) A freely usable currency means a member's currency that the Fund determines (i) is, in fact, widely used to make payments for international transactions, and (ii) is widely traded in the principal exchange markets.";

ICSID means the International Centre for Settlement of Investment Disputes;

ICSID Convention means the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States, done at Washington, March 18, 1965;



intellectual property rights means copyright and related rights, trademark rights, rights in geographical indications, rights in industrial designs, patent rights, rights in layout designs of integrated circuits, rights in relation to protection of undisclosed information, and plant breeders' rights;

New York Convention means the United Nations Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards, done at New York on 10 June 1958;

UNCITRAL means the United Nations Commission on International Trade Law, established by the United Nations General Assembly by resolution 2205 (XXI) of December 17, 1966;

UNCITRAL Arbitration Rules means the arbitration rules of the United Nations Commission on International Trade Law, as revised in 2010 or as subsequently agreed between the Contracting Parties;

investment means every kind of asset, made in accordance with the legislation of the Contracting Party in whose territory the investment is made, that an investor owns or controls, directly or indirectly, that has the characteristics of an investment, such as the commitment of capital or other resources, the expectation of gain or profit, and the assumption of risk. Forms that an investment may take include:

- (a) an enterprise;
- (b) shares, stock, and other forms of equity participation in an enterprise;
- (c) bonds, debentures, and other forms of debt of an enterprise;
- (d) futures, options, and other derivatives;
- (e) rights under a contract, including turnkey, construction, management, production, or revenue-sharing contracts;
- (f) claims to money and to any performance under contract having a financial value;
- (g) intellectual property rights and goodwill;
- (h) concessions, licenses, authorizations, permits, and similar rights conferred by legislation or under contracts, excluding those for the exploration and exploitation of natural resources; and
- (i) any other movable and immovable property and any related property rights, such as leases, mortgages, liens, and pledges.

For greater certainty, investment shall not include the following:



- (a) claims to money that arise solely from commercial contracts for the sale of goods or services by a natural person or enterprise in the territory of a Contracting Party to a natural person or enterprise in the territory of the other Contracting Party;
- (b) the extension of credit, including bank loans, in connection with a commercial transaction, such as trade financing;

investor of a Contracting Party means:

- (a) any natural person who is a national of that Contracting Party in accordance with its legislation;
- (b) any legal person constituted or organized in accordance with the legislation of that Contracting Party and engaged in substantive business operations in the territory of the state of that Contracting Party; or
- (c) the Government of a Contracting Party;

legislation with respect to a Contracting Party means the laws, regulations, and administrative orders of that Contracting Party;

measures include laws, regulations, rules and procedures;

respondent means a Contracting Party against whom a claim is made under Article 17 (Settlement of Investment Disputes between a Contracting Party and an Investor of the other Contracting Party) or Article 18 (Submission of Claim to Arbitration);

territory means:

- (a) With respect to the Republic of Trinidad and Tobago means the Archipelagic State of Trinidad and Tobago, comprising the several islands of the Republic of Trinidad and Tobago, its archipelagic waters, territorial sea and airspace thereof, together with the adjacent submarine areas of the exclusive economic zone and continental shelf beyond the territorial sea over which the Republic of Trinidad and Tobago exercises sovereignty, jurisdiction or enjoys sovereign rights, in accordance with the laws of the Republic of Trinidad and Tobago and with international law;
- (b) With respect to the United Arab Emirates, means its mainland, islands, internal waters, and territorial sea, including the airspace above these areas, as well as the maritime areas beyond the territorial sea over which the United Arab Emirates



exercises sovereign rights or jurisdiction, in accordance with national and international law.

WTO Agreement means the Marrakesh Agreement establishing the World Trade Organization on April 15, 1994, and its Annexes.

Article 2

Scope of the Agreement

1. This Agreement shall apply to all investments made by investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, accepted as such in accordance with its laws and regulations, whether made before or after coming into force of this Agreement. However, this Agreement shall not apply to any claim or dispute concerning an investment that had been settled or arose before entry into force of this Agreement.
2. This Agreement shall not apply to:
 - (a) the issuance of compulsory licenses granted in relation to intellectual property rights, or to the revocation, limitation or creation of intellectual property rights, to the extent that such issuance, revocation, limitation or creation is consistent with the international obligations of Contracting Parties under the WTO Agreement;
 - (b) government procurement, subsidies, grants, or supportive loans or insurance granted by a Contracting Party and services supplied in the exercise of governmental authority by the relevant body or authority of a Contracting Party. For the purpose of this provision, a service supplied in the exercise of governmental authority means any service which is not supplied on commercial basis.

Article 3

Promotion and Protection of Investments

1. Each Contracting Party shall, in its territory, create favourable conditions for investments by investors of the other Contracting Party and shall admit such investments in accordance with applicable laws and regulations.
2. Each Contracting Party shall accord in its territory to covered investments of the other Contracting Party and to investors with respect to their covered investments, fair and equitable treatment, and full protection and security in accordance with paragraph 4.
3. A Contracting Party breaches the obligation of fair and equitable treatment referenced in paragraph 2 if a measure or series of measures constitutes:



- (a) denial of justice in criminal, civil, or administrative proceedings;
 - (b) fundamental breach of due process in judicial and administrative proceedings;
 - (c) manifest arbitrariness; or
 - (d) targeted discrimination on manifestly wrongful grounds, such as gender, race, or religious belief.
4. For greater certainty, "full protection and security" and "fair and equitable treatment" do not require in any case treatment in addition to or beyond that which is required by applicable customary international law regarding the treatment of aliens.
5. For greater certainty, a breach of another provision of this Agreement, or of any other international agreement, does not constitute a breach of this Article.

Article 4

National Treatment

1. Once admitted in accordance with its applicable laws and regulations, each Contracting Party shall in its territory accord to investors of the other Contracting Party and to their investments treatment no less favourable than the treatment it accords in like circumstances to its own investors and their investments with respect to the operation, management, maintenance, use, enjoyment and sale or other disposal of investments.
2. The provision of paragraph 1 shall not apply to subsidies including grants, government supported loans, government procurement, guarantees and insurance.

Article 5

Most-Favoured-Nation Treatment

1. Each Contracting Party shall in its territory accord to investors of the other Contracting Party and to their investments treatment no less favourable than the treatment it accords in like circumstances to investors of a non-Contracting Party and to their investments with respect to operation, management, acquisition, maintenance, use, enjoyment and sale or other disposal of investments.
2. Notwithstanding the provisions of paragraph (1) of this Article, a Contracting Party which has concluded or may conclude an agreement regarding the formation of a Free-Trade Area, a Customs Union, a Common Market, or similar regional or international arrangements shall be free to grant more favourable treatment to investments by investors of the State or States which are also parties to the aforesaid agreements, or by investors of some of these States.



Article 6

Losses and Compensation

1. Each Contracting Party shall accord to investors of the other Contracting Party that have suffered loss or damage relating to their investments in the territory of the former Contracting Party due to war or other armed conflicts, revolution, a state of national emergency, revolt, insurrection, or riot, treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or any other settlement, that is no less favourable than that which it accords to its own investors or investors of a non-Contracting Party.
2. Notwithstanding paragraph 1, if an investor suffers a loss in the territory of the other Contracting Party resulting from:
 - (a) requisitioning of its property by the Contracting Party's forces or authorities; or
 - (b) destruction of its property by the Contracting Party's forces or authorities, which was not caused in combat action or was not required by the necessity of the situation,
the other Contracting Party shall provide the investor with restitution or adequate compensation for such loss.
3. Any payment under this Article shall be effectively realizable, freely transferable, and freely convertible at the market exchange rate into freely usable currencies.

Article 7

General Treatment and Improvement of Investment Environment

1. Neither Contracting Party shall, within its territory, in any way impair operation, management, maintenance, use, enjoyment and sale or other disposal of investments of investors of the other Contracting Party by arbitrary measures.
2. Each Contracting Party shall observe any obligation it may have entered into with regard to investments and operation, management, maintenance, use, enjoyment and sale or other disposal of investments of investors of the other Contracting Party.
3. Each Contracting Party shall endeavour to take appropriate measures to further improve the investment environment in its territory for the benefit of investors of the other Contracting Party and their investments.
4. Either Contracting Party shall guarantee the observance of the commitments it has entered into with respect to investments of natural or legal persons of the other Contracting Party.



Article 8

Prohibition of Performance Requirements

1. A Contracting Party may not impose or enforce on investors of the other Contracting Party any performance requirement in connection with the management, conduct, or operation of their investments in the territory of that Contracting Party.
2. Without prejudice and without limiting the generality of paragraph 1, a Contracting Party may not impose or enforce the following requirements or enforce a commitment or undertaking in connection with the management, conduct, or operation of a covered investment in its territory:
 - (a) to export a given level or percentage of a good or service;
 - (b) to achieve a given level or percentage of domestic content;
 - (c) to purchase, use or accord a preference to a good produced or service provided in its territory or to purchase a good or service from a person in its territory; or
 - (d) To relate the volume or value of imports to the volume or value of exports or to the amount of foreign exchange inflows associated with that investment.

Article 9

Right to Regulate

1. The Contracting Parties reaffirm the right to regulate within their territories in a non-discriminatory manner to achieve their legitimate policy objectives in the area of safety, environmental, social or consumer protection, and protection of cultural diversity, including sectors of priority.
2. For greater certainty, non-discriminatory measures taken by a Contracting Party to comply with its international obligations under other treaties shall not constitute a breach of this Agreement.

Article 10

Transparency

1. Each Contracting Party shall endeavour to promptly publish, or otherwise make publicly available, its laws, regulations, administrative procedures and administrative rulings and judicial decisions of general application as well as international agreements which pertain to or affect the implementation and operation of this Agreement.
2. Each Contracting Party shall, upon request by the other Contracting Party endeavour to promptly respond to specific questions and provide that other Contracting Party with information on matters set out in paragraph 1, including that relating to a contract each



Contracting Party enters into with regard to investment.

3. Paragraphs 1 and 2 shall not be construed so as to oblige either Contracting Party to disclose confidential information, the disclosure of which would impede law enforcement or otherwise be contrary to the public interest, or which would prejudice privacy or legitimate commercial interests.

Article 11

Measures against Corruption

Each Contracting Party shall endeavour to take appropriate measures and make efforts to prevent and combat corruption regarding matters covered by this Agreement in accordance with its applicable laws and regulations.

Article 12

Entry, Stay and Residence of Investors

Each Contracting Party shall, in accordance with its applicable laws and regulations, give consideration to applications for the entry, stay and residence of a natural person having the nationality of the other Contracting Party who wishes to enter the territory of the former Contracting Party and remain therein for the purpose of business activities in connection with investments.

Article 13

Expropriation and Compensation

1. Neither Contracting Party shall expropriate or nationalise investments in its territory of investors of the other Contracting Party or take any measure equivalent to expropriation or nationalisation (hereinafter referred to as “expropriation”) except:
 - (a) for a public purpose;
 - (b) in a non-discriminatory manner;
 - (c) upon payment of prompt, adequate and effective compensation pursuant to paragraphs 2, 3, and 4; and
 - (d) in accordance with due process of law.
2. The compensation shall be equivalent to the fair market value of the expropriated investments at the time when the expropriation was publicly announced or when the expropriation occurred, whichever is earlier. The fair market value shall not reflect any change in value occurring because the expropriation had become publicly known earlier.



3. The compensation shall be paid without delay. If the compensation is not paid within six (6) months from the date of expropriation, it shall, after that date, attract interest at a commercially reasonable rate until the time of payment. The compensation shall be effectively realisable and freely transferable and shall be freely convertible into the currency of the Contracting Party of the investors concerned, and into freely usable currencies at the market exchange rate prevailing on the date of expropriation.
4. Notwithstanding the provisions of Articles 17 to 24 (Investor-State Dispute Settlement) the investors affected by expropriation shall have a right of access to the courts of justice or administrative tribunals or agencies of the Contracting Party making the expropriation, to seek a prompt review of the investors' case and the amount of compensation in accordance with the principles set out in this Article.
5. Notwithstanding the provisions of this Article, and subject to international law on State immunities, the Government assets of a Contracting Party and its investment shall not be subjected to any measures such as nationalisation, expropriation, blocking or freezing.

Article 14 **Subrogation**

Where one Contracting Party or its designated agency has guaranteed any indemnity against non-commercial risks in respect of an investment by any of its investors in the territory of the other Contracting Party and has made payment to such investors in respect of their claims under this Agreement, the other Contracting Party agrees that the first Contracting Party or its designated agency is entitled by virtue of subrogation to exercise the rights and assert the claims of those investors. The subrogated rights or claims shall not exceed the original rights or claims of such investors.

Article 15 **Transfers**

1. Each Contracting Party shall in accordance with its applicable laws and regulations, permit all transfers relating to a covered investment to be made freely and without delay into and out of its territory. Such transfers include:
 - (a) contributions to capital, including the initial contribution and additional amounts to maintain or increase the investment;
 - (b) profits, revenue, dividends, interest, capital gains, royalties, management fees, technical assistance fees, and other fees or other current incomes accruing from covered investments;



- (c) proceeds from the sale or liquidation of all or any part of the investment;
 - (d) payments made under a contract entered into by the investor or the covered investment, including payments made pursuant to a loan agreement;
 - (e) payments made in accordance with Articles 6 (Losses and Compensation) and 13 (Expropriation and Compensation); and
 - (f) payments arising out of the settlement of disputes under Article 17 (Settlement of Investment Disputes between a Contracting Party and an Investor of the other Contracting Party).
2. Each Contracting Party shall permit transfers relating to a covered investment to be made in a freely usable currency at the market rate of exchange prevailing at the time of transfer.
3. Notwithstanding paragraphs 1 and 2, a Contracting Party may prevent or delay a transfer through the equitable, non-discriminatory application of its legislation relating to:
- (a) the payment of taxes and dues;
 - (b) bankruptcy, insolvency, or the protection of the rights of a creditor;
 - (c) issuing, trading, or dealing in securities, futures, options, or derivatives;
 - (d) criminal or penal offences;
 - (e) financial reporting or record keeping of transfers when necessary to assist law enforcement or financial regulatory authorities; ensuring compliance with an order or judgment in judicial or administrative proceedings.

Article 16

Settlement of Disputes between the Contracting Parties

1. Each Contracting Party shall accord full consideration to, and shall afford adequate opportunity for consultations regarding, such representations as the other Contracting Party may make with respect to any dispute affecting the interpretation and implementation of this Agreement through diplomatic channels.
2. Any dispute between the Contracting Parties as to the interpretation and application of this Agreement, not satisfactorily resolved by consultations, shall be referred for decision to an arbitration board. Such arbitration board shall be composed of three arbitrators, with each Contracting Party appointing one arbitrator within a period of sixty days from the date of receipt of a note requesting arbitration of the dispute by either Contracting Party, and the third arbitrator to be agreed upon as President by the two arbitrators so chosen within a further period of sixty days, provided that the third arbitrator shall not be a



national of either Contracting Party.

3. If the third arbitrator is not agreed upon between the arbitrators appointed by each Contracting Party within the further period of sixty days referred to in paragraph 2, the Contracting Parties shall request the President of the International Court of Justice to appoint the third arbitrator, who shall be a national of a third country. If the President of the International Court of Justice is a national of either Contracting Party or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President of the Court shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President of the Court is a national of either Contracting Party or if he, too, is prevented from discharging the said function, the member of the Court next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointments.
4. The arbitration board shall determine its own procedure and within a reasonable period of time reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be final and binding on both Contracting Parties.
5. Each Contracting Party shall bear the cost of the arbitrator of its choice and its representation in the arbitral proceedings. The cost of the President of the arbitration board in discharging his or her duties and the remaining costs of the arbitration board shall be borne equally by the Contracting Parties.

Article 17

Settlement of Investment Disputes between a Contracting Party and an Investor of the other Contracting Party

1. Any dispute which may arise between a claimant and a respondent in connection with an investment established in the territory of the respondent in accordance with its laws and regulations shall, as far as possible be settled amicably by negotiations between the disputing parties.
2. The negotiations shall start on the date when the claimant requests negotiations by written notification from the respondent. The written notice shall specify the name and address of the claimant, the issues, the factual basis of the dispute, the claim (including any supporting documents) and the alleged legal basis of the claim. Unless otherwise agreed, at least one consultation shall be held within 90 days from the date on which the claimant has requested negotiations from the respondent in written notification.



3. If any dispute between a claimant and the respondent cannot be thus settled within a period of four months following the date on which such negotiations were requested in written notification as mentioned in paragraph 2 of this Article, and the claimant intends to submit the dispute to one of the fora listed under sub-paragraphs (a) to (c) the claimant shall prior at the very latest simultaneously to submitting any dispute to one of the fora, notify the respondent in a written notice of its intention, the claimant shall be entitled to submit the dispute to:
 - (a) the competent court of the respondent in the territory of which the investment has been made; or
 - (b) arbitration pursuant to Articles 18 to 24, subject to the conditions precedent set out in this Article; or
 - (c) any other form of dispute settlement agreed upon by the disputing parties.
4. Once a dispute has been submitted to one of the fora for dispute settlement mentioned in paragraph 3 (a) to (c), the claimant shall have irrevocably waived recourse to the other dispute settlement fora listed in paragraph 3 (a) to (c).
5. An investor may submit a dispute as referred to in paragraphs 1 and 2 to arbitration in accordance with paragraph 3 only if not more than four years have elapsed from the date on which the investor first acquired, or should have first acquired, knowledge of the alleged breach and knowledge that the investor has incurred loss or damage.

Article 18

Submission of Claim to Arbitration

1. In the event that the claimant submits the dispute that arises with the respondent to arbitration according to Article 17 (Settlement of Investment Disputes between a Contracting Party and an Investor of the other Contracting Party) the dispute may be submitted:
 - (a) under the ICSID Convention, provided that both Contracting Parties are parties to the ICSID Convention; or
 - (b) under the UNCITRAL Arbitration Rules; or
 - (c) if the disputing parties expressly agree in writing under any other arbitration institution or arbitration rules.
2. Where consistent with the applicable arbitral rules for constituting the tribunal, the claimant shall provide with the notice of arbitration:
 - (a) the name of the arbitrator that the claimant appoints; or



- (b) the claimant's written consent for the Secretary-General to appoint that arbitrator.
3. A claim shall be deemed submitted to arbitration under this Article when the claimant's notice of or request for arbitration:
- (a) referred to in paragraph 1 of Article 36 of the ICSID Convention is received by the Secretary-General of ICSID;
 - (b) referred to Article 3 of the UNCITRAL Arbitration Rules, together with the statement of claim referred to in Article 20 of the UNCITRAL Arbitration Rules, is received by the respondent; or
 - (c) under any other arbitration institution or arbitration rules selected under paragraph 1(c) of this Article is received by the respondent unless otherwise specified by such institution or in such rules.

A claim asserted by the claimant for the first time after such notice of arbitration is submitted shall be deemed submitted to arbitration under this Article on the date of its receipt under the applicable arbitral rules.

Article 19

Consent of each Party to Arbitration

1. Each Contracting Party hereby consents to the submission of a claim to arbitration under this Article in accordance with this Agreement.
2. The consent under paragraph 1 and the submission of a claim to arbitration under Article 17(3) (Settlement of Investment Disputes between a Contracting Party and an Investor of the other Contracting Party) shall be deemed to satisfy the requirements of Chapter II of the ICSID Convention (Jurisdiction of the Centre) for written consent of the disputing parties; and Article II of the New York Convention for an “agreement in writing”.

Article 20

Selection of Arbitrators

1. Unless the disputing parties otherwise agree, the tribunal shall comprise three arbitrators: one arbitrator appointed by each of the disputing parties and the third, who shall be the presiding arbitrator appointed by agreement of the disputing parties. The arbitrators appointed by each disputing party may be nationals of either Contracting Party or of States with which both Contracting Parties maintain diplomatic relations.
2. The Secretary-General shall serve as appointing authority for an arbitration under this Article, in accordance with paragraph 3. If the Secretary-General is a national of either Contracting Party or a national of a non-Contracting Party that does not maintain diplomatic relations with either Contracting Party or is otherwise prevented from discharging the said function, the Deputy Secretary-General shall be invited to make the



- appointment.
3. If a tribunal has not been constituted within the periods specified in the rules of arbitration provided in Article 18 (3)(a)-(c) (Submission of Claim to Arbitration) or within ninety days of the date a claim is submitted to arbitration under this Article, the Secretary-General, on the request of a disputing party, shall appoint, in his or her discretion, the arbitrator or arbitrators not yet appointed. The Secretary-General shall not appoint a national of either Contracting Party as the presiding arbitrator unless the disputing parties otherwise agree.
 4. For purposes of Article 39 of the ICSID Convention, and without prejudice to an objection to an arbitrator on a ground other than nationality:
 - (a) the respondent agrees to the appointment of a national of the other Contracting Party to a tribunal established under the ICSID Convention; and
 - (b) a claimant referred to in Article 18(1) (Submission of Claim to Arbitration) may submit a claim to arbitration under this Article or continue a claim under the ICSID Convention only on condition that the claimant agrees in writing to the appointment of a national of the other disputing party as a member of the tribunal.
 5. Subject to the rights of the disputing parties provided for in this Article to choose a national of each Contracting Party as an arbitrator, no arbitrator referred to under this Article may be a national of a state that does not maintain diplomatic relations with both Contracting Parties.

Article 21 **Conduct of Arbitrators**

The arbitrators shall:

- (a) have experience or expertise in public international law, international investment rules, or dispute settlement derived from international investment agreements;
- (b) be independent of the Contracting Parties and the claimant, and not be affiliated with or receive instructions from any of them;
- (c) not take instructions from any organization or government with regard to matters before the tribunal for which they are appointed;
- (d) avoid creating an appearance of bias and not be influenced by self-interest, outside pressure, political considerations, public clamour, loyalty to a Contracting Party, disputing party or any other person involved or participating in the proceeding, fear of criticism or financial, business, professional, family or social relationships or responsibilities;



- (e) not, directly or indirectly, incur any obligation, accept any benefit, enter into any relationship, or acquire any financial interest that would in any way interfere, or appear to interfere, with the proper performance of their duties or that is likely to affect their impartiality;
- (f) not use their position as a member to advance any personal or private interests and avoid actions that may create the impression that others are in a special position to influence them;
- (g) perform their duties thoroughly and expeditiously throughout the course of the proceeding and with fairness and diligence;
- (h) avoid engaging in ex parte contacts concerning the proceeding, and
- (i) consider only those issues raised in the proceeding and which are necessary for a decision or award and not delegate this duty to any other person.

Article 22

Place of Arbitration

1. The claimant and the respondent may agree on the Place of Arbitration.
2. If the claimant and the respondent fail to reach an agreement regarding the Place of Arbitration, the tribunal shall, in consultation with the disputing parties, determine the Place of Arbitration provided that:
 - (a) the place shall be in the territory of a Contracting Party or in the area of a non-Contracting Party that is a party to the New York Convention;
 - (b) the determined Place of Arbitration is in accordance with the applicable arbitration rules;
 - (c) the tribunal has taken the disputing parties' views and interests into consideration, including with regard to the financial burden of the arbitration procedure; and
 - (d) if the determined location is in the territory of a non-Contracting Party, it shall be a non-Contracting Party with which both Contracting Parties have diplomatic relations.

Article 23

Governing Law

1. Subject to paragraph 3 of this Article, when a claim is submitted under Article 18 (Submission of Claim to Arbitration), the tribunal shall decide the issues in dispute in accordance with this Agreement and applicable rules of international law.



2. For greater certainty, the tribunal shall be bound by the interpretation given to the domestic law by the courts or authorities, which are competent to interpret the relevant domestic law, and any meaning given to the relevant domestic law made by the tribunal shall not be binding upon the courts and the authorities of either Contracting Party.
3. The tribunal shall have no jurisdiction to determine the legality of a measure alleged to constitute a breach of this Agreement under the domestic laws and regulations of the disputing party.

Article 24

Awards

1. Where a tribunal makes a final award, it may award:
 - (a) monetary damages and applicable interest;
 - (b) in the case of an award against the respondent for restitution of property, in which case the award shall provide that the respondent may pay monetary damages and any applicable interest in lieu of restitution; or
 - (c) both.
2. A tribunal may, in accordance with the applicable arbitration rules and taking into account the outcome of the dispute award costs and attorney's fees in accordance with this Article to either the claimant or the respondent and the applicable arbitration rules.
3. Without prejudice to paragraph 2, the monetary value of the award made under paragraph 1 shall not exceed the monetary value of the loss or damage caused to the claimant as a result of the breach determined by the tribunal.
4. A tribunal may not award punitive damages.
5. An award made by a tribunal shall have no binding force except between the disputing parties and in respect of the particular case.
6. Subject to the applicable arbitration rules and any applicable review procedure for an award available under these rules, the award shall be final and binding. A disputing party shall abide by and comply with an award without delay.
7. Each Contracting Party shall provide for the enforcement of an award in its territory.
8. A disputing party may seek enforcement of an arbitration award under the ICSID Convention if the award was given pursuant to the submission of the investment dispute to arbitration in accordance with Articles 18(3)(a) or 3(b) (Submission of Claim to Arbitration) or the New York Convention if the award was given pursuant to the submission of the investment dispute to arbitration in accordance with Article 18(3)(c) (Submission of Claim to Arbitration).



Article 25
Security Exceptions

Nothing in this Agreement shall be construed:

- (a) to require a Contracting Party to furnish or allow access to any information the disclosure of which it determines to be contrary to its essential security interests; or
- (b) to preclude a Contracting Party from applying measures that it considers necessary for the fulfilment of its obligations under the United Nations Charter with respect to the maintenance or restoration of international peace or security, or for the protection of its own essential security interests, or in order to carry out obligations it has accepted for the purposes of maintaining international security.

Article 26
Temporary Safeguard Measures

1. A Contracting Party may adopt or maintain measures not conforming with its obligations under Article 3 (Promotion and Protection of Investments) and Article 15 (Transfers) relating to cross-border capital transactions:
 - (a) in the event of serious balance-of-payments and external financial difficulties or threat thereof; or
 - (b) in cases where, in exceptional circumstances, movements of capital cause or threaten to cause serious difficulties for macroeconomic management, in particular, monetary and exchange rate policies.
2. Measures referred to in paragraph 1 where applicable:
 - (a) shall be consistent with the Articles of Agreement of the International Monetary Fund, so long as the Contracting Party taking the measures is a party to the said Articles;
 - (b) shall not exceed those necessary to deal with the circumstances set out in paragraph 1;
 - (c) shall be temporary and shall be eliminated as soon as conditions permit;
 - (d) shall be promptly notified to the other Contracting Party;
 - (e) shall avoid unnecessary damages to the commercial, economic and financial interests of the other Contracting Party; and
 - (f) shall not be applied in an arbitrary manner or discriminate between an investor of



the other Contracting Party and an investor of a non-Contracting Party.

3. Nothing in this Agreement shall be regarded as altering the rights enjoyed and obligations undertaken by a Contracting Party as a party to the Articles of Agreement of the International Monetary Fund.

Article 27

Prudential Measures

1. Nothing in this Agreement shall prevent a Contracting Party from adopting or maintaining measures for prudential reasons¹, including the protection of investors, depositors, policyholders, or persons to whom a fiduciary duty is owed by a financial service supplier to ensure the integrity and stability of the financial system.
2. Where such measures do not conform with the provisions of this Agreement, they shall not be used as a means of avoiding the Contracting Party's commitments or obligations under this Agreement.

Article 28

Taxation

This Agreement shall not apply to any taxation measures, including any measures taken to enforce taxation obligations. Nothing in this Agreement shall affect the rights and obligations of the Contracting Parties under any tax convention. In the event of any inconsistency between the provisions of this Agreement and any such convention, the provisions of that convention shall apply to the extent of the inconsistency.

Article 29

Joint Investment Committee

1. The Contracting Parties shall establish a Joint Investment Committee (hereinafter referred to as "the Committee") with a view to accomplishing the objectives of this Agreement. The functions of the Committee shall be:
 - (a) to discuss and review the implementation and operation of this Agreement and to seek solutions for problems relating to this Agreement;
 - (b) to share information, including that of investment opportunities in the Contracting

¹ The Contracting Parties understand that "prudential reasons" includes the maintenance of the safety, soundness, integrity, or financial responsibility of individual financial institutions or financial service suppliers, as well as the safety and financial and operational integrity of payment and clearing systems.



- Parties, and to discuss any other investment-related matters concerning this Agreement, for the purpose of encouraging favourable conditions for investors of the Contracting Parties; and
- (c) to arrange investment forums in either Contracting Party to explore investment opportunities.
2. The Committee may, as necessary, make appropriate recommendations by consensus to the Contracting Parties for the more effective functioning or the attainment of the objectives of this Agreement.
 3. The Committee shall be composed of representatives of the Contracting Parties. The Committee may, upon mutual consent of the Contracting Parties, invite representatives of relevant entities other than the Governments of the Contracting Parties with the necessary expertise relevant to the issues to be discussed, and hold joint meetings with the private sectors.
 4. The Committee shall determine its own rules of procedure to carry out its functions.
 5. The Committee may establish sub-committees and delegate specific tasks to such sub-committees.
 6. The Committee shall meet upon the request of either Contracting Party.

Article 30

Labour, Health, Safety and Environmental Measures

Nothing in this Agreement shall be construed to prevent a Contracting Party from adopting, maintaining, or enforcing any measure, in a non-discriminatory and non-arbitrary manner, that it considers necessary to ensure the protection of labour, health, safety, and the environment within its territory.

Article 31

Denial of Benefits

1. A Contracting Party may deny the benefits of this Agreement to an investor of the other Contracting Party that is an enterprise of the other Contracting Party and to its investments if the enterprise is owned or controlled by an investor of a non-Contracting Party and the denying Contracting Party:



- (a) does not maintain diplomatic relations with the non-Contracting Party; or
 - (b) adopts or maintains measures with respect to the non-Contracting Party that prohibit transactions with the enterprise or that would be violated or circumvented if the benefits of this Agreement were accorded to the enterprise or to its investments.
2. A Contracting Party may deny the benefits of this Agreement to an investor who structures or acquires its investment, for instance through intermediary entities, or who acquires or uses a nationality of one of the Contracting Parties with the sole purpose of benefiting from this Agreement, including submission of a claim.
3. Subject to prior notification and consultation, a Contracting Party may deny the benefits of this Agreement to an investor of the other Contracting Party that is an enterprise of the other Contracting Party and to its investments if the enterprise is owned or controlled by an investor of a non-Contracting Party and the enterprise has no substantial business activities in the territory of the other Contracting Party.

Article 32

Amendment of the Agreement

This Agreement or any part thereof may be amended by mutual agreement of the Contracting Parties upon the request of either Contracting Party, through diplomatic channels. Such amendments shall enter into force on the thirtieth day after the last date of exchange of diplomatic notes between the Contracting Parties informing each other that their respective legal procedures necessary for the entry into force of the Amendment have been completed.

Article 33

Final Provisions

1. This Agreement shall enter into force on the thirtieth day after the last date of exchange of diplomatic notes between the Contracting Parties informing each other that their respective legal procedures necessary for the entry into force of this Agreement have been completed. It shall remain in force for a period of ten years after its entry into force and may be renewed to such other period upon mutual agreement of the Contracting Parties.
2. A Contracting Party may, by giving one year's advance notice in writing to the other Contracting Party, terminate this Agreement at the end of the initial ten-year period or at any time thereafter.



3. In respect of investments acquired prior to the date of termination of this Agreement, the provisions of this Agreement shall continue to be effective for a period of ten years from the date of termination of this Agreement.
4. This Agreement shall not apply to claims which had been settled before the entry into force of this Agreement and disputes arising out of events which occurred prior to its entry into force.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorised by their respective Governments, have signed this Agreement.

DONE in duplicate at **Dubai** on the 3 day of February, 2026 in the Arabic and English languages. In case of divergence in interpretation, the English text shall prevail.

For the Government of the United
Arab Emirates

For the Government of the
Republic of Trinidad and Tobago